

Distr.: General
8 May 2015
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

الحالة والتوقعات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة

٢٠١٤-٢٠١٥

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيباً تقريراً عن الحالة والتوقعات في أمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020615 010615 15-07342X (A)



الحالة والتوقعات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

موجز

في عام ٢٠١٤، واصل الاقتصاد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التباطؤ الذي بدأ بعد التحسن الذي حدث عام ٢٠١١، عندما تخلصت المنطقة من آثار الأزمة المالية العالمية. وكان معدل النمو المتواضع في المنطقة خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ١,١ في المائة، يمثل ركودا عمليا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا الأداء الإقليمي، فضلا عن الجوانب المحددة للأداء الاقتصادي في كل بلد، يظهر ركود النمو العالمي وما ترتب عنه من آثار متباينة على الاقتصادات.

وأدى هبوط أسعار سلع التصدير الرئيسية في المنطقة إلى تفاقم سوء معدلات التبادل التجاري والمحافظة على عجز الحساب الجاري عند ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، على الرغم من تقلص الواردات.

ولم يكن الطلب المحلي قويا بما يكفي لتعويض ضعف الطلب الخارجي. فقد انخفضت مساهمة الاستهلاك في النمو انخفاضا حادا، وتقلص إجمالي تكوين رأس المال الثابت على الصعيد الإقليمي، ولكن مع اختلافات كبيرة من بلد إلى آخر.

وأدى خمول النمو الاقتصادي إلى إضعاف توفير فرص العمل، وخاصة العمل لقاء أجر. ومع ذلك، فإنه بفضل الانخفاض الشديد في نسبة المشاركة، لم يؤدي هبوط معدل العمالة إلى ارتفاع معدل البطالة الذي انخفض مرة أخرى، ولو قليلا، من ٦,٢ في المائة إلى ٦ في المائة. ومع انخفاض البطالة واستقرار التضخم، ارتفعت الأجور الحقيقية ارتفاعا معتدلا في معظم البلدان.

وكانت جهود السياسة المالية موجهة نحو اتخاذ تدابير توسعية لاحتواء التباطؤ التي ساهم في توسع العجز - ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ - على الرغم من وجود تباين كبير بين البلدان أيضا. وعلى صعيد التطورات النقدية وأسعار الصرف، اعتمدت الدول في المنطقة نهج مواجهة التقلبات الدورية بوضوح في عام ٢٠١٤، بغض النظر عن نظام السياسة العامة. وأولي المزيد من التركيز لتحفيز الطلب الكلي وتحديد ورصد أهداف التضخم على المدى المتوسط.

ولا تزال المنطقة تسجل نموا اقتصاديا متواضعا في عام ٢٠١٥، إذ أن المعدل المتوقع لا يتجاوز ١ في المائة. وهناك فروق حادة بين المناطق دون الإقليمية في هذا الصدد؛ ومع ذلك، فإن التوقعات هي ٤ في المائة بالنسبة لأمريكا الوسطى، و٣ في المائة بالنسبة للمكسيك، و١,٩ في المائة بالنسبة لبدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية وصفر في المائة بالنسبة لأمريكا الجنوبية.

أولا - مقدمة

١ - في عام ٢٠١٤، واصل الاقتصاد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التباطؤ الذي بدأ بعد التحسن الذي حدث عام ٢٠١١، عندما تخلصت المنطقة من آثار الأزمة المالية العالمية. وكان معدل النمو المتواضع في المنطقة خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ١,١ في المائة، يمثل ركودا عمليا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا الأداء الإقليمي، فضلا عن الجوانب المحددة للأداء الاقتصادي في كل بلد، يعكس ركود النمو العالمي وما ترتب عنه من آثار متباينة على الاقتصادات.

٢ - وأدى هبوط أسعار سلع التصدير الرئيسية في المنطقة إلى تفاقم سوء معدلات التبادل التجاري والمحافظة على عجز الحساب الجاري عند ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، على الرغم من تقلص الواردات.

٣ - ولم يكن الطلب المحلي قويا بما يكفي لتعويض ضعف الطلب الخارجي. فقد انخفضت مساهمة الاستهلاك في النمو انخفاضا حادا، وتقلص إجمالي تكوين رأس المال الثابت على الصعيد الإقليمي، ولكن مع اختلافات كبيرة من بلد إلى آخر.

٤ - وأدى خمول النمو الاقتصادي إلى إضعاف توفير فرص العمل، وخاصة العمل لقاء أجر. ومع ذلك، فإنه بفضل الانخفاض الشديد في معدل المشاركة، الذي يعكس سلوكا مسائرا للدورات الاقتصادية لعرض اليد العاملة في المنطقة، لم يؤد هبوط معدل العمالة إلى ارتفاع معدل البطالة الذي انخفض مرة أخرى. ومع انخفاض البطالة واستقرار التضخم، ارتفعت الأجور الحقيقية ارتفاعا معتدلا في معظم البلدان.

٥ - وكانت جهود السياسة المالية موجهة نحو اتخاذ تدابير توسعية لاحتواء التباطؤ التي ساهم في توسع العجز - ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ - على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين البلدان أيضا. وفي أمريكا اللاتينية ظل الدين العام محصورا بنسبة ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا. بيد أن بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي لا يزال يعاني من أعباء الديون الثقيلة، بمتوسط قدره ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك عنصر خارجي كبير.

٦ - وعلى صعيد التطورات النقدية وأسعار الصرف، اعتمدت الدول في المنطقة نهج مواجهة التقلبات الدورية بوضوح في عام ٢٠١٤، بغض النظر عن نظام السياسة العامة. وأولي المزيد من التركيز لتحفيز الطلب الكلي وتحديد ورصد أهداف التضخم في الأجل المتوسط. وفي

الوقت نفسه، سعت السلطات إلى التخفيف من آثار التقلبات الخارجية على الأسواق المالية في المنطقة باستخدام الاحتياطات الدولية وإجراء تغييرات على لوائح التدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي.

٧ - ولا تزال المنطقة تسجل نموا اقتصاديا متواضعا في عام ٢٠١٥، إذ أن المعدل المتوقع لا يتجاوز ١ في المائة. وهناك فروق حادة بين المناطق دون الإقليمية في هذا الصدد؛ ومع ذلك، فإن التوقعات هي ٤ في المائة بالنسبة لأمريكا الوسطى، و ٣ في المائة بالنسبة للمكسيك، و ١,٩ في المائة بالنسبة لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية وصفر في المائة بالنسبة لأمريكا الجنوبية.

ثانيا - السياق الخارجي وأثره على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٨ - ارتفع معدل النمو العالمي ارتفاعا طفيفا في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٦ في المائة (بالمقارنة مع ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٣)، مما أدى أيضا إلى زيادة متواضعة في التجارة العالمية عن العام السابق. بيد أن مختلف مجموعات البلدان أظهرت أداء مختلفا جدا وقبول النمو الأقوى في البلدان المتقدمة النمو (مع نهاية الانكماش في منطقة اليورو والنمو الأقوى في الولايات المتحدة)، بصورة كاملة تقريبا بتباطؤ النمو في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية.

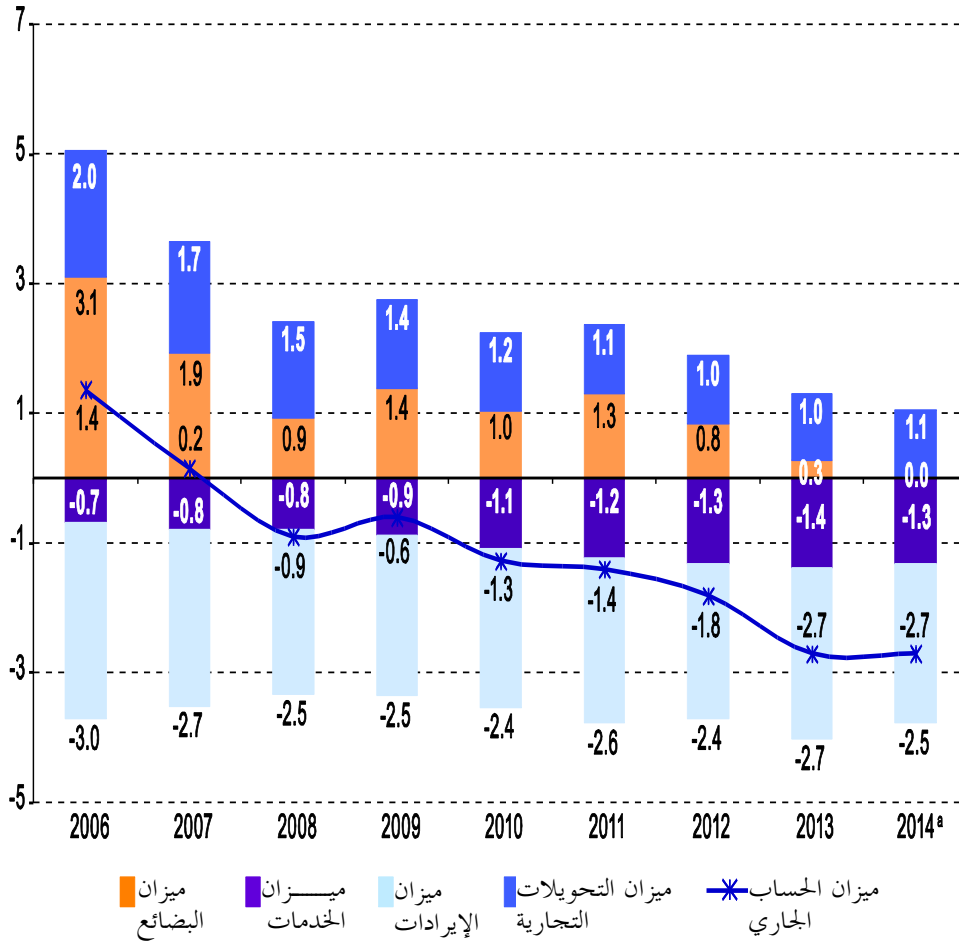
٩ - وواصلت الأسواق المالية الدولية إظهار سيولة عالية نسبيا وتوقع مخاطر محدودة. وظلت أسعار الفائدة في هذه الأسواق منخفضة، مع عدم وجود طفرة بعد سحب الحوافز النقدية في الولايات المتحدة، على الرغم من أن التدفقات المالية قد أظهرت بعض التقلب في عام ٢٠١٤. وشرع المصرف المركزي الأوروبي في تنفيذ برنامج التيسير الكمي، الذي تم توسيعه في عام ٢٠١٥.

١٠ - وقد أثرت الظروف العالمية في أداء القطاع الخارجي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بطرق مختلفة، وظل العجز في الحساب الجاري للمنطقة في المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٣ (٢,٧ في المائة)، وكسر العجز الآخذ في الاتساع على مدى أربع سنوات (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

أمريكا اللاتينية: هيكل الحساب الجاري، ٢٠٠٦-٢٠١٤

(نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية.
(أ) بيانات أولية.

١١ - وفي سياق النمو البطيء في اقتصاد المنطقة وفي التجارة العالمية، تدهور ميزان تجارة السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (من ٣,٠ في المائة في ٢٠٠٣ إلى صفر في المائة في عام ٢٠١٤)، بسبب انخفاض الواردات عن الصادرات.

١٢ - وكان الانخفاض في قيمة الصادرات يعزى في المقام الأول إلى حدوث اتجاه تنازلي جديد في أسعار المواد الخام، وخاصة في النصف الثاني من العام، مع أنه كان متفوتاً من بلد إلى آخر. وانخفض متوسط أسعار سلة المواد الخام في المنطقة بنسبة ٤,٢٤ في المائة في العام

من عام إلى عام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بعد انخفاض بنسبة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٣. وانخفضت أسعار المعادن بنسبة ٢١,٩ في المائة من عام إلى عام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بالمقارنة مع ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٣. وانخفضت أسعار الأغذية والمشروبات المدارية والزيوت والبذور الزيتية بنسبة ٧,٤ في المائة، مقابل انخفاض بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وأخيرا، فإن أسعار الطاقة، بعد أن أظهرت ارتفاعا بنسبة ٣,٢ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، انخفضت بنسبة ٣٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وانخفضت أسعار النفط بشكل كبير بوجه خاص في النصف الثاني، إذ أنها انخفضت بنسبة ٤٤,١ في المائة في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالنسبة لمتوسط هذا العام، انخفض سعر النفط بنسبة ٦,٤ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ضعف الطلب في الاتحاد الأوروبي والصين، في سياق عرض مستقر على الصعيد العالمي.

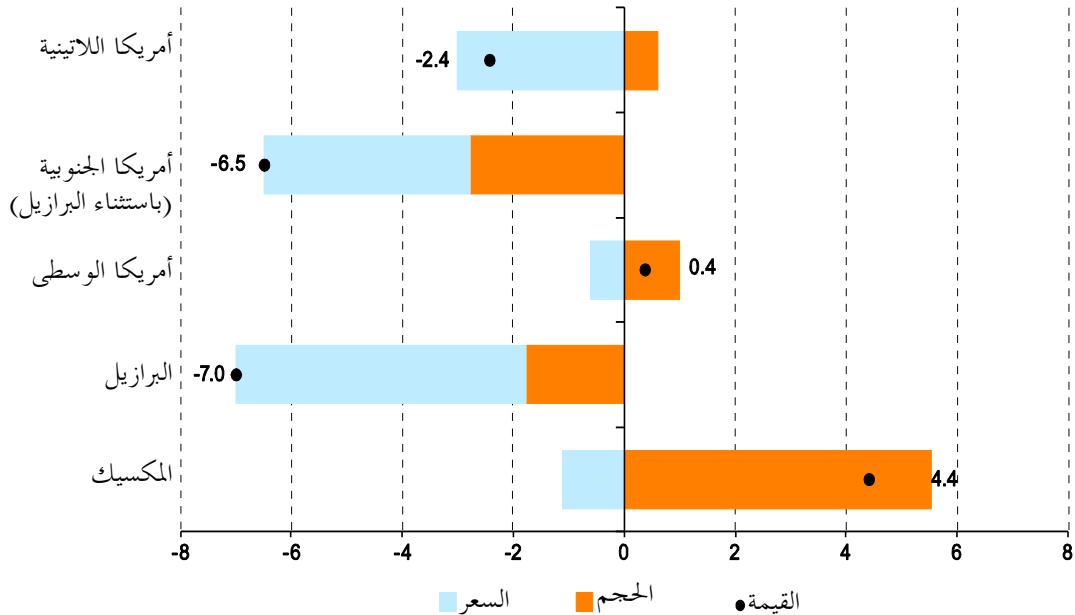
١٣ - ونتيجة لذلك، تسبب تباطؤ الطلب الخارجي وارتفاع عرض السلع الأساسية في بعض الأسواق (النفط والغاز، وفول الصويا والنحاس) أيضا في حدوث انخفاض في الأسعار الخارجية (انخفضت قيمة وحدة الصادرات بنسبة ٣ في المائة)، الذي قابل جهد التصدير في المنطقة وأدى إلى انخفاض قيمة الصادرات (-٢,٤ في المائة) بشكل أكبر مما كان عليه في عام ٢٠١٣ (-٠,٣ في المائة).

١٤ - وكما يبين الشكل الثاني، تكبدت أمريكا الجنوبية انخفاضا في أسعار الصادرات وحجمها، في حين ارتفع حجم الصادرات في المكسيك مع انخفاض سعر الوحدة.

الشكل الثاني

أمريكا اللاتينية: الاختلاف المقدر في قيم الصادرات حسب الحجم والسعر في عام ٢٠١٤

(نسب مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية.

١٥ - واستفاد مصدرو الخدمات في المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي من الانتعاش الاقتصادي المطرد في الولايات المتحدة، التي هي جهة التصدير الرئيسية بالنسبة للعديد من هذه البلدان.

١٦ - وأظهرت الواردات أيضا نمطا متباينا حسب المناطق دون الإقليمية. ففي معظم دول أمريكا الجنوبية، أدى التباطؤ الحاد في الطلب المحلي إلى انخفاض شديد في حجم الواردات (-٤,١ في المائة). وعلى النقيض من ذلك، واصلت أحجام الواردات في الصعود في كولومبيا والمكسيك ومعظم بلدان أمريكا الوسطى. وكانت النتيجة أن قيم واردات أمريكا اللاتينية ككل انكشبت للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، بنسبة ١ في المائة.

١٧ - وأدت التطورات المتفاوتة فيما يتعلق بأسعار التجارة الخارجية إلى خسارة في معدلات التبادل التجاري بنسبة ٢,٣ في المائة للمنطقة بشكل عام، ولكن مع تفاوت الأداء في جميع أنحاء المنطقة. وفي أمريكا الجنوبية والمكسيك، كان الانكماش (٢,٧ في المائة و ١,٨ في المائة على التوالي) نتيجة لانخفاض أسعار سلع التصدير.

١٨ - وارتفعت معدلات التبادل التجاري لبلدان أمريكا الوسطى وهايتي والجمهورية الدومينيكية بنسبة ١,٤ في المائة، وذلك بفضل ارتفاع أسعار بعض منتجات التصدير في المنطقة دون الإقليمية وإلى انخفاض أسعار واردات الطاقة. وارتفعت معدلات التبادل التجاري للاقتصادات المستوردة للغذاء والوقود في منطقة البحر الكاريبي (فيما عدا ترينيداد وتوباغو) بنسبة ٢ في المائة.

١٩ - وانتعشت السياحة في المنطقة إلى حد ما، لا سيما في المكسيك وأمريكا الوسطى، مما ساعد على تقليص العجز في الميزان التجاري للخدمات (من ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤). وارتفع عدد السياح الدوليين في المكسيك في الواقع بنسبة كبيرة بلغت ١٩,٣ في المائة خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من عام ٢٠١٤. ونما قطاع السياحة في المكسيك بشكل أسرع من أي بلد آخر في المنطقة، وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي وزيادة ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة. وزاد عدد السياح أيضا في منطقة البحر الكاريبي (بنسبة ٦,٦ في المائة) وفي بلدان أمريكا الوسطى (بنسبة ٥,٧ في المائة)، لنفس السبب. أما في حالة أمريكا الجنوبية، فقد ساهمت مباريات كأس العالم لكرة القدم إلى ارتفاع في عدد السياح الوافدين (بنسبة ٥,٧ في المائة).

٢٠ - وعلى الرغم من أن ارتفاع تدفقات التحويلات الأسرية من الولايات المتحدة قابله جزئيا انخفاض الحوالات الصغيرة القادمة من إسبانيا، فقد تمثلت النتيجة الإجمالية في تحسن في ميزان التحويلات، الذي ارتفع إلى ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤، من ١ في المائة في ٢٠١٣. وعلى وجه التحديد، أدى التحسن في سوق العمل بالولايات المتحدة إلى مكاسب قوية في التحويلات إلى المكسيك (بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٤) وأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (٩,٩ في المائة في كلتا الحالتين). وبسبب استمرار الوضع الاقتصادي السيئ في إسبانيا، انخفضت تدفقات التحويلات إلى دول أمريكا الجنوبية التي تستقبل معظم تحويلاتها من هذا البلد (إكوادور، وباراغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات، وكوومبيا) بنسبة كبيرة بلغت ٤,٨ في المائة.

٢١ - وأخيرا، فإن العجز في ميزان الإيرادات ضاق (من ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٤) وذلك بفضل انخفاض تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لانخفاض أسعار سلع التصدير في المنطقة خلال العام.

٢٢ - وفيما يتعلق بالحساب المالي، حافظت المنطقة بشكل عام في عام ٢٠١٤ على سهولة الوصول إلى التمويل الخارجي. وزاد صافي تدفق الموارد المالية إلى المنطقة عما يكفي لتغطية

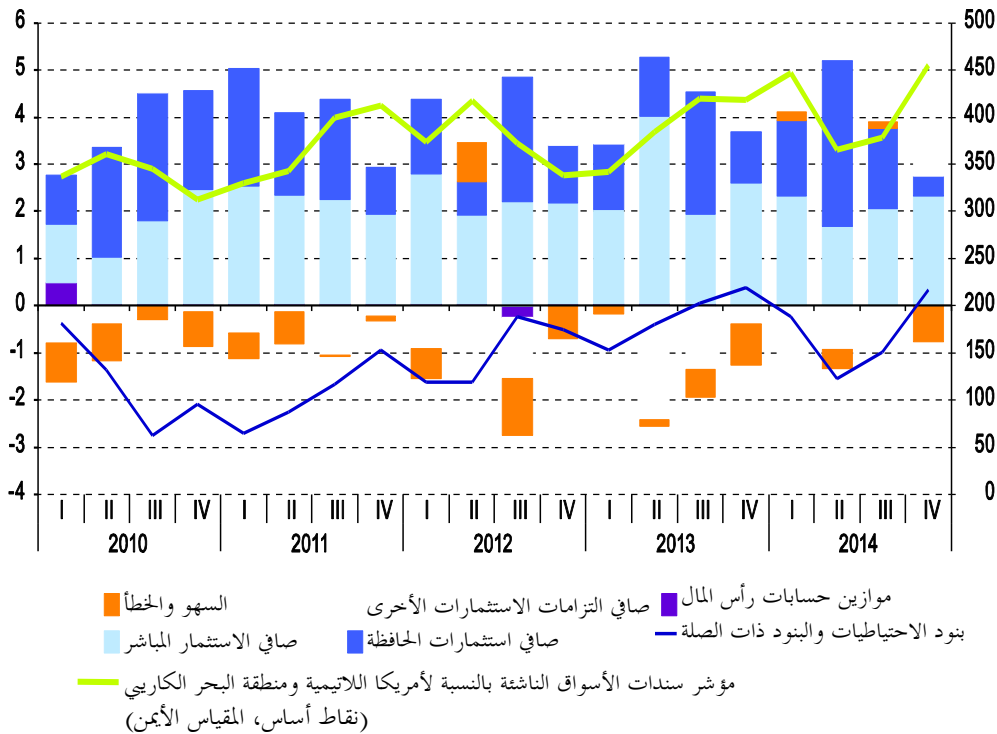
العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتوسع المخزون من الاحتياطيات الدولية في المنطقة بشكل عام بنسبة ٣ في المائة تقريباً.

٢٣ - ومع ذلك، وكما هو مبين في الشكل الثالث، تصرف الحساب الجاري بشكل مختلف في النصفين الأول والثاني من هذا العام. ففي النصف الثاني، تراجع صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة، وتحول هيكلها: إذ ظل الاستثمار الأجنبي المباشر مستقراً بينما انخفضت حافطة الاستثمارات بشكل حاد.

الشكل الثالث

أمريكا اللاتينية (١٨ بلداً): مكونات رأس المال والحساب المالي وميزان المدفوعات ومتوسط المخاطر السيادية، ربع سنوي، (أ) ٢٠١٠-٢٠١٤ (ب)

(نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ونقاط الأساس)



٢٤ - وقد حدث هذا الانخفاض في تدفقات الحافظات بالتوازي مع حدوث زيادة نسبية في متوسط المخاطر السيادية في بلدان المنطقة؛ واتسع مؤشر سندات الأسواق الناشئة (+ EMBI) لبلدان المنطقة - الذي ضاق في الربع الثاني من عام ٢٠١٤ - واتسع مرة أخرى في الربعين الثالث والرابع واحتتم لهذا العام بمقدار ٥٠٨ نقاط أساس.

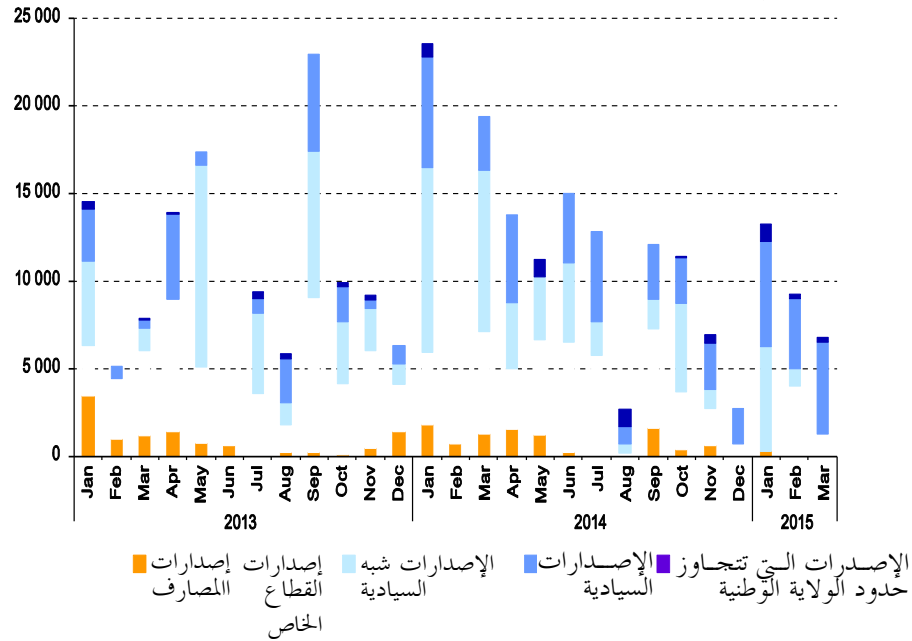
٢٥ - وارتفع فرق العائد على السندات السيادية قليلا (١٠ نقاط أساس وسطيا) لجميع البلدان تقريبا في عام ٢٠١٤. والاستثناءان كانا إكوادور وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكلاهما يعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات النفط والغاز، وبالتالي فقد تعرضا تعرضا شديدا لآثار الانخفاض الحاد المفاجئ في أسعار النفط. وتوسعت المخاطر السيادية لهذين البلدين بمقدار ٣٥٣ و ١ ٣٥٦ نقطة أساس على التوالي، لتصل إلى ٤٥٧ و ٢ ٨٨٣ نقطة أساس في نهاية عام ٢٠١٤.

٢٦ - وبلغت إصدارات السندات في السوق الخارجية رقما قياسيا قدره ١٣٣ بليون دولار في عام ٢٠١٤. وزادت الإصدارات زيادة كبيرة في النصف الأول من العام، بسبب الارتفاع الحاد في إصدارات المصارف السيادية وشبه السيادية والحكومية في المقام الأول. وفي هذه الفترة، كانت البرازيل وشيلي والمكسيك نشطة بشكل خاص في أسواق السندات الخارجية في سياق أسعار الفائدة التي ظلت منخفضة^(١).

٢٧ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٤، انخفضت الإصدارات لأكثر من نصف المستوى الذي كانت عليه في النصف الأول من العام (٤٩ بليون دولار، بالمقارنة مع ٨٤ بليون دولار في النصف الأول) (انظر الشكل الرابع).

(١) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظرة عامة أولية عن اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.II.G.2).

الشكل الرابع
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إصدارات السندات الخارجية
حسب القطاع المؤسسي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ - آذار/مارس ٢٠١٥
(بملايين الدولارات)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات السندات المالية اللاتينية، JP Morgan and Merrill Lynch.

٢٨ - ويبرز معظم هذا الانخفاض التراجع في الإصدارات شبه السيادية، خصوصا في البرازيل. إذ أن شركة النفط الوطنية، بتروبراز، التي أصدرت كميات كبيرة في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٤، لم تعد إلى السوق منذ ذلك الحين ولا تظهر أي علامات على القيام بذلك في المستقبل القريب.

ثالثا - النمو الاقتصادي والعمالة والأجور

ألف - النشاط الاقتصادي

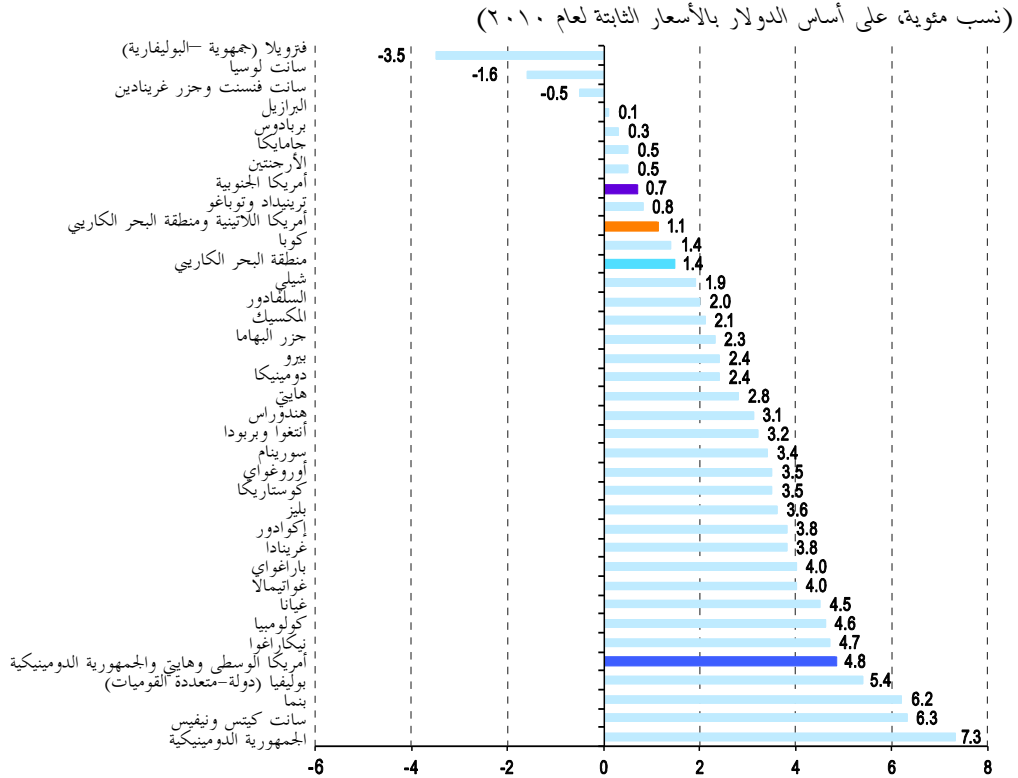
٢٩ - نما الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٤، الذي كان أبطأ معدل للتوسع منذ عام ٢٠٠٩ وتحول إلى ركود تام في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. وكان النمو البطيء أو السلبي في بعض

أكبر الاقتصادات، وخصوصا الأرجنتين والبرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية هو العامل الذي أثر إلى حد كبير في ركود أداء المنطقة. ومع ذلك، فقد كانت هناك تباين كبير في معدلات النمو من بلد إلى آخر.

٣٠ - وكانت الجمهورية الدومينيكية وبنما أسرع الاقتصادات نموا في المنطقة، تليهما دولة بوليفيا المتعددة القوميات ونيكاراغوا وكولومبيا وغيانا، ثم غواتيمالا وباراغواي. أما حسب المناطق دون الإقليمية، فقد سجلت أمريكا الجنوبية توسعا اقتصاديا بنسبة ٠,٧ في المائة (مقابل ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٣)، في حين أن أمريكا الوسطى توسعت بنسبة ٣,٧ في المائة (٤ في المائة في عام ٢٠١٣). وحافظت اقتصادات منطقة البحر الكاريبي (باستثناء كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي) خلال عام ٢٠١٤ على معدل النمو لعام ٢٠١٣ بنسبة ١,٤ في المائة، وهو معدل أقوى مما كان عليه في السنوات السابقة، وأعلى مستوى منذ ٢٠٠٨ (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، لعام ٢٠١٤^(أ)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية. (أ) أرقام أولية.

٣١ - وكان نمط النشاط الاقتصادي في المنطقة طوال عام ٢٠١٤ متباينا. وسيطر التباطؤ بشكل أقوى في الربع الثاني، مع انكماش الاستثمارات في العديد من الاقتصادات في أمريكا الجنوبية وضعف الاستهلاك في جميع المجالات. وشهد الربع الثالث بدايات التحسن في النشاط الاقتصادي الذي تم ترحيله إلى الربع الرابع، ولكنه لم يكن كافيا لتعويض الأداء الضعيف في الأرباع الثلاثة الأولى أو لاستعادة المعدل الذي كان سائدا في مطلع العام.

٣٢ - ويمكن أن يعزى النمو الإقليمي الباهت في جزء كبير منه إلى تباطؤ في الاستهلاك الخاص الذي يبرز بدوره، ضعف توفير فرص العمل وتكاسل نمو الائتمان في النظام المالي. وكان هذا بالإضافة إلى الانكماش في إجمالي تكوين رأس المال الثابت المصاحب لانخفاض النمو الاقتصادي وتقلص قطاعات البناء في بعض البلدان، فضلا عن الانخفاض الشامل في الاستثمار في الآلات والمعدات.

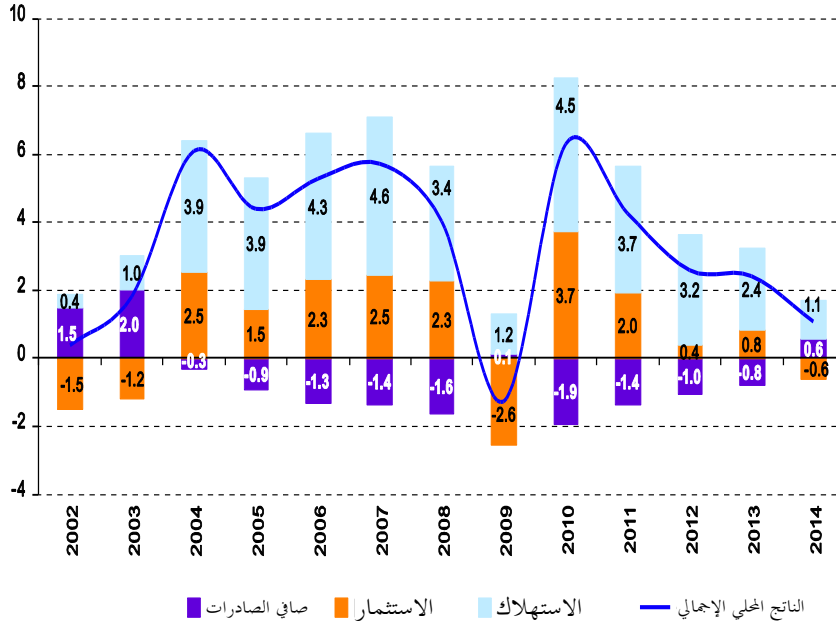
٣٣ - وتقلص إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة ١,٥ في المائة تقريبا، وهو ما تحول إلى انخفاض في معدل الاستثمار على الصعيد الإقليمي. وانخفض معدل الاستثمار الإقليمي مقاسا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على أساس الأسعار الثابتة للدولار لعام ٢٠١٠، إلى ١٩,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - الذي يقل عن رقم (١٩,٨ في المائة) لعام ٢٠١٠ - بعد أن وصل إلى حوالي ٢٠,٥ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣.

٣٤ - وساهم صافي الصادرات مساهمة إيجابية، مع أنها طفيفة، في النمو في المنطقة، حيث سجلت صادرات السلع والخدمات نموا أقوى (حوالي ٢ في المائة)، من حيث القيمة الحقيقية، مما كانت عليه في عام ٢٠١٣ (-٠,٦ في المائة). وكان أقوى ارتفاع في الصادرات في المكسيك وبعض اقتصادات أمريكا الوسطى، التي استفادت من الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة وانتعاش السياحة، التي تعتبر مصدرا هاما من مصادر النقد الأجنبي لهذه البلدان. وشهدت واردات السلع والخدمات ركودا من حيث القيمة الحقيقية، مما يبرز تباطؤ النمو في الاستهلاك الخاص وانكماشها في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

أمريكا اللاتينية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في النمو من حسب مكونات الطلب المحلي وصافي الصادرات، ٢٠٠٢-٢٠١٤^(أ)

(نسب مئوية ونقاط مئوية، على أساس دولار الولايات المتحدة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية. أرقام أولية لعام ٢٠١٤. (أ)

باء - الأسعار المحلية

٣٥ - بلغ معدل التضخم التراكمي لمدة ١٢ شهرا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٩,٢ في المائة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بالمقارنة مع ٧,٦ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وارتفع معدل التضخم فوق مستويات عام ٢٠١٣ في معظم البلدان، ولكن مع وجود تفاوت كبير فيما بينها. ويتأثر هذا الرقم الإقليمي بشكل كبير من ارتفاع معدلات التضخم بأرقام عشرية المسجلة في الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

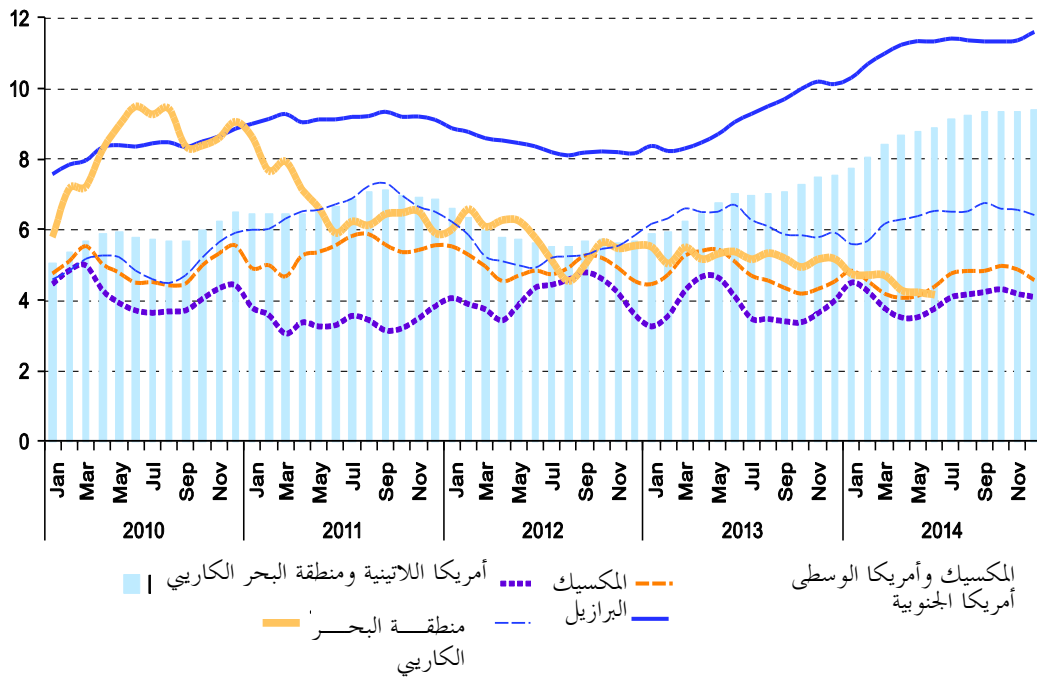
٣٦ - وبلغ معدل التضخم ٨,٣ في المائة في الأشهر الـ ١٢ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في أوروغواي، و ٩ في المائة و ٧,٨ في المائة على التوالي، في الأشهر الـ ١٢ حتى أيلول/سبتمبر في جامايكا وترينيداد وتوباغو. وكان التضخم في أسعار الاستهلاك أقل في السلفادور (٥,٥ في المائة)، وجزر البهاما (٢,٥ في المائة) وبليز (٧,٥ في المائة) وبعض اقتصادات منطقة البحر الكاريبي الأعضاء في الاتحاد النقدي لمنطقة شرق البحر الكاريبي.

أما حسب المناطق دون الإقليمية، فقد سجلت أمريكا الجنوبية أعلى معدل بنسبة ١١,٦ في المائة تقريبا، وسجلت أمريكا الوسطى والمكسيك معدلات تزيد قليلا عن ٤ في المائة وسطيا. وشهد عدد من الاقتصادات في منطقة البحر الكاريبي أيضا ارتفاع التضخم عن رقم كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الاختلاف التراكمي لمدة ١٢ شهرا في مؤشر أسعار الاستهلاك، ٢٠١٠-٢٠١٤

(نسب مئوية)



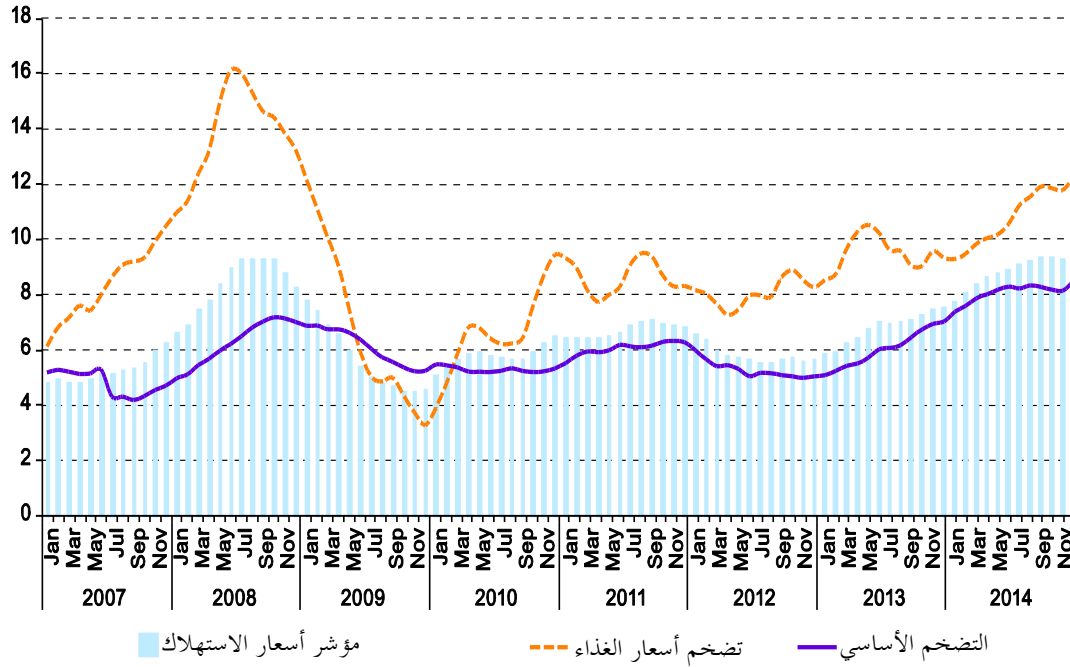
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية.

٣٧ - ويمثل ارتفاع رقم التضخم في المنطقة ارتفاع كل من أسعار المواد الغذائية والتضخم الأساسي. وارتفع تضخم أسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا اعتبارا من أيار/مايو ٢٠١٤، وارتفع معدل التضخم الأساسي في معظم الدول في النصف الأول من العام. وارتفع متوسط أسعار المواد الغذائية في المنطقة بنسبة ١٢,٢ في المائة في الأشهر الـ ١٢ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (مقابل ارتفاع تراكمي بنسبة ٩,٣ في المائة في الـ ١٢ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٢)، بينما ارتفع التضخم الأساسي إلى ٩,١ في المائة في الأشهر الـ ١٢ حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بالمقارنة مع ٧ في المائة

في الأشهر الـ ١٢ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات التضخم التراكمية في أسعار الاستهلاك، وتضخم أسعار الغذاء والتضخم الأساسي لمدة ١٢ شهراً، ٢٠٠٧-٢٠١٤ (نسب مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية.

جيم - العمالة والأجور

٣٨ - أدت أنماط متغيرات العمل الرئيسية في عام ٢٠١٣ التي تم ترحيلها إلى ٢٠١٤ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع تباطؤ النمو الاقتصادي الذي أدى إلى كبت الطلب على العمالة والحد من نمو عدد العاملين بأجر، إلى انخفاض معدل التوظيف. بيد أن نسبة المشاركة في المنطقة أيضاً استمرت في الانخفاض بوتيرة أسرع من معدل العمالة، كما تراجعت معدلات البطالة في المدن مرة أخرى، بغض النظر عن الظروف الاقتصادية الباهتة. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٤ بشكل عام، يقدر أن معدل العمالة في المناطق الحضرية قد انخفض إلى ٥٦,٥ في المائة من ٥٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، وانخفضت المشاركة الحضرية إلى ٦٠,١ في المائة في ٢٠١٤ من ٦٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، انخفض معدل البطالة المفتوحة في

المنطقة مرة أخرى، ولو قليلا من ٦,٢ في المائة إلى ٦ في المائة. ويقدر أن عدد العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية قد انخفض بمقدار ٣٠٠ ٠٠٠، إلى نحو ١٣,٢ مليونا.

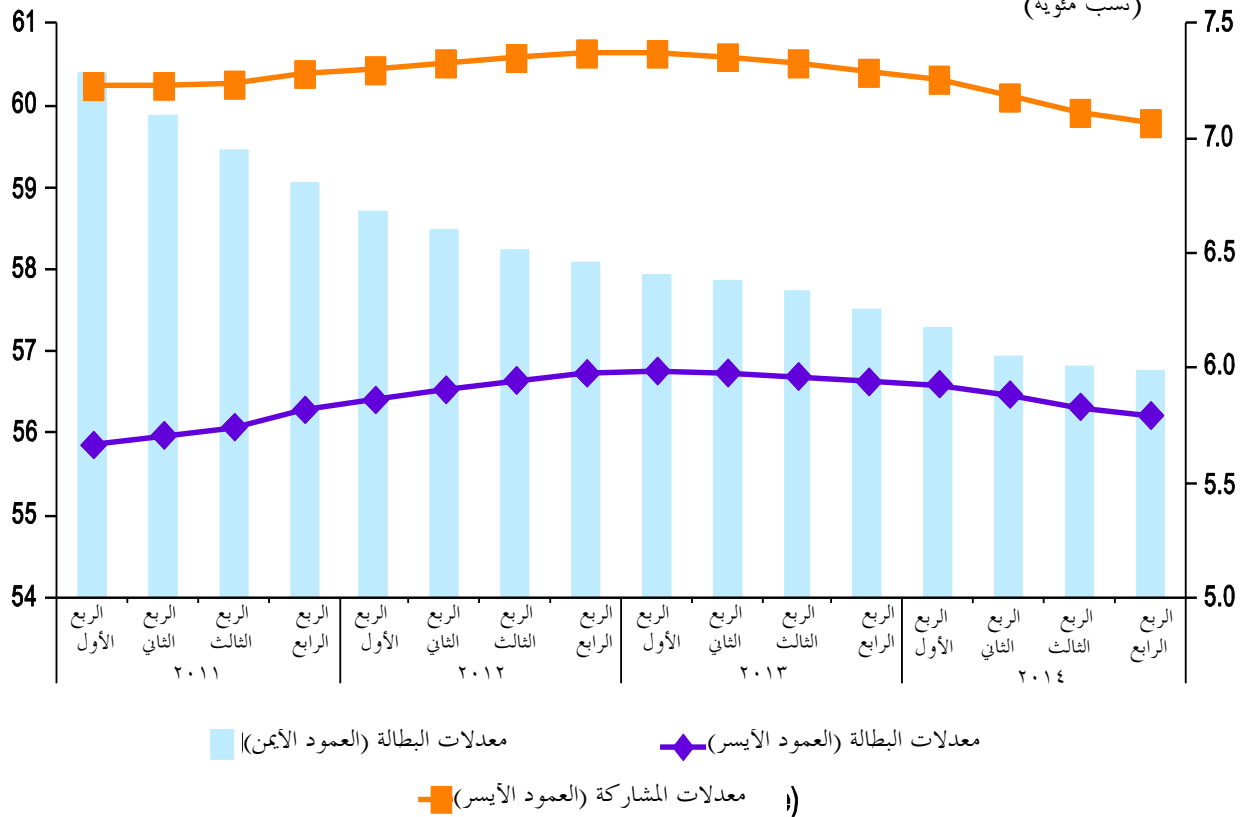
٣٩ - وحتى عام ٢٠١٢ (باستثناء عام ٢٠٠٩)، أبرز تراجع البطالة ارتفاعا في التوظيف على نحو أسرع من المشاركة، ولكن في السنة الممتدة من الربع الثالث من عام ٢٠١٢ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٣، عندما انخفضت العمالة في المنطقة انخفاضا طفيفا، كان ذلك الانخفاض بدلا من ذلك نتيجة لحدوث تراجع في معدل المشاركة، التي بدأت في الانخفاض بشكل أسرع من فرص العمل. وكما هو مبين في الشكل التاسع، استقر هذا النمط على نحو أقوى في عام ٢٠١٤، مع حدوث انخفاض حاد في كل من المشاركة والعمالة.

الشكل التاسع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٠ بلدان):^(أ) المشاركة والعمالة ومعدلات البطالة، في السنوات المتتالية، ومن الربع الأول من عام ٢٠١١ إلى الربع الرابع من عام

٢٠١٤

(نسب مئوية)

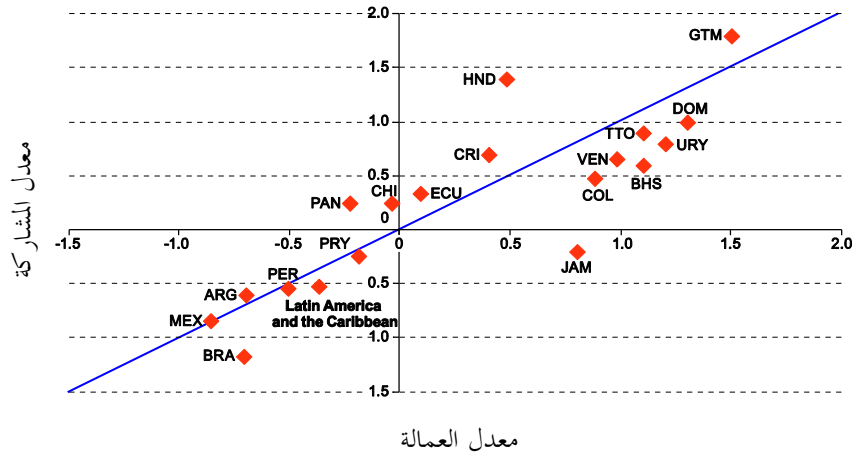


المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية. (أ) الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وجامايكا، وشيلي، وفتزويلا (جمهورية البوليفارية)، وكولومبيا، والمكسيك.

٤٠ - وفي الوقت نفسه، فإن هذا النمط فيما يخص متغيرات العمل الرئيسية في المنطقة لم يحدث بالتساوي في جميع البلدان. ويبين الشكل العاشر التباين في معدلات المشاركة والعمل لمجموعة من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويفصل الخط المائل بين البلدان التي تشهد ارتفاعا وانخفاضا في معدل البطالة. وكانت البرازيل البلد الوحيد الذي انخفضت فيه البطالة بسبب هبوط المشاركة أكثر من هبوط فرص العمل. بيد أن انخفاض معدل المشاركة أدى أيضا إلى تفادي حدوث زيادة ضخمة في معدل البطالة في بيرو واحتواء الزيادة في الأرجنتين والمكسيك. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع معدل التوظيف في العديد من البلدان، وساعد على تخفيض البطالة في بعضها وليس كلها. وفي الواقع، فإن إكوادور، وبنما، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وهندوراس من بين ١٨ بلدا تتوافر عنها بيانات، وبصرف النظر عن الأرجنتين والمكسيك على النحو المذكور أعلاه، قد أظهرت ارتفاعا (قليلًا) في معدلات البطالة في المناطق الحضرية.

الشكل العاشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٨ بلدا): التباين في معدل المشاركة في المناطق الحضرية ومعدلات التوظيف، ومتوسط عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بمتوسط لعام ٢٠١٣ (نقاط مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية.

٤١ - ومع ذلك، فإن فتور النمو الاقتصادي على الصعيد الإقليمي لم يتمكن من تجنب التأثير على الطلب على اليد العاملة. وقد اتخذ هذا شكل توفير وظائف ذات أجر منخفض في العديد من البلدان، بما في ذلك الأرجنتين وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو وشيلي، حيث تمت هذه الفئة من العمالة بأقل من ١ في المائة أو أن الأرقام المطلقة تقلصت.

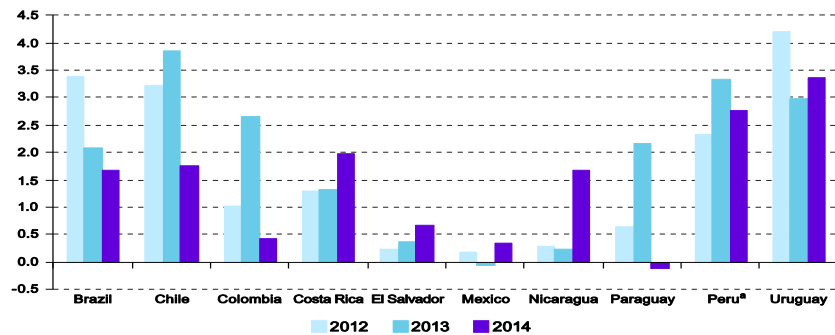
٤٢ - أما العمل الحر، الذي يكون عادة أقل جودة من العمل بأجر، فقد توسع نطاقه أكثر من إجمالي العمالة في معظم البلدان، مما يدل على ظهور طفرة جديدة في الأنشطة غير الرسمية في سياق ضعف الطلب على العمالة من الشركات. وفي المعدل الوسيط عن ١١ بلداً، توسع مجموع العمالة بنسبة ١,٥ في المائة، كما هو حال العمل بأجر، في حين نما العمل الحر بنسبة ٣,٣ في المائة.

٤٣ - كما لوحظ في البيانات المتعلقة بتطور العمالة المسجلة ضعف توفير فرص عمل جيدة النوعية. وعلى الرغم من أن المتوسط السنوي للعمل الرسمي استمر في التوسع في جميع البلدان التي تتوفر عنها معلومات، فقد تحقق ذلك بمعدلات منخفضة لم تتجاوز ٢ في المائة إلا في حالات قليلة جداً. وكانت المكسيك هي الاستثناء الرئيسي، حيث أدت السياسات التي أطلقت مؤخراً لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على العمل إلى زيادة الزخم في تسجيل العمالة في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، مما أدى إلى تسجيل معدل سنوي مماثل لعام ٢٠١٣.

٤٤ - وقد تجلّى الواقع المتمثل في أن أسواق العمل في المنطقة لم تقع حتى الآن تحت وطأة ضغط أقوى من جانب العرض في عام ٢٠١٤، وهو ما ولد اختلالات جديدة، ليس فقط في انخفاض معدل المشاركة وعدم وجود توسع كبير في القطاع غير الرسمي، ولكن أيضاً في تطور الأجور الحقيقية في القطاع الرسمي. وفي المتوسط البسيط للبلدان، ارتفعت الأجور الحقيقية بنسبة ١,٨ في المائة، على غرار رقم عام ٢٠١٣. بيد أنها ارتفعت بنسبة أقل مما كانت عليه في ٢٠١٣ في جميع دول أمريكا الجنوبية التي تتوفر معلومات تقريباً، بينما ارتفعت فوق معدلات عام ٢٠١٣ في بلدان أمريكا الوسطى التي تتوفر عنها معلومات وفي المكسيك.

الشكل الحادي عشر

أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): التباين في متوسط الأجور الحقيقية في العمل الرسمي، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ (نسب مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية من البلدان.

(أ) تشير إلى العاملين بأجر في العاصمة ليما.

٤٥ - وساعدت سياسات الحد الأدنى للأجور على استقرار الأجور الحقيقية أو ارتفاعها ارتفاعاً طفيفاً. وفي المتوسط البسيط لـ ٢٠ بلداً، ارتفع الحد الأدنى للأجور الحقيقية بنسبة ٣,١ في المائة، مع زيادة بأرقام عشرية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبنما. وارتفع الحد الأدنى للأجور بنسبة أقل من معدل التضخم أو لم يرتفع في عدد قليل جداً من البلدان فقط.

رابعاً - استجابات السياسات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ألف - السياسة المالية

٤٦ - تشير المعلومات الأولية عن الحسابات المالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تدهور الميزان المالي بشكل طفيف وسطيًا في عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يصل العجز الأولي في المنطقة (قبل دفعات الفوائد على الدين العام) إلى ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وسيوسع عجز الحكومة المركزية الشامل من ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل الثاني عشر)، مع انخفاض في إجمالي الإيرادات وتحسن طفيف في الإنفاق العام. وقد سجلت المنطقة ككل عجزاً مالياً منذ عام ٢٠٠٩، ولكن ذلك لم يؤدي إلى زيادة الدين العام، الذي استقر عند حوالي ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع عنصر خارجي أقل من ١٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٧ - ويتعين على منطقة البحر الكاريبي أن تبقى وضعها المالي مستقرًا نسبيًا في عام ٢٠١٤، وتقليص متوسط العجز الإجمالي على صعيد الحكومة المركزية من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل الثاني عشر). ومع ذلك، لا تزال مستويات الديون في المنطقة دون الإقليمية مرتفعة، قريبا من ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، مع عنصر خارجي كبير.

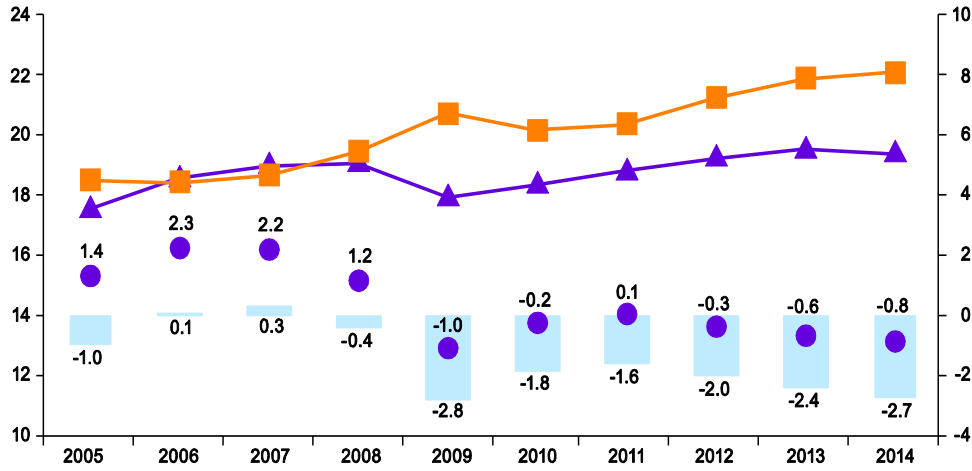
الشكل الثاني عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤشرات المالية للحكومة المركزية، ٢٠٠٥ -

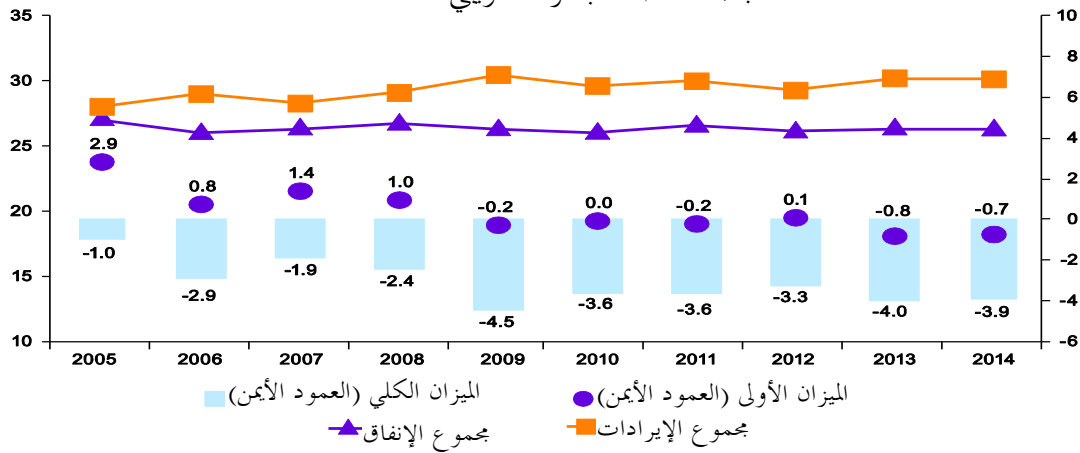
٢٠١٤ (أ)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ألف - أمريكا اللاتينية (١٩ بلدا)



باء - منطقة البحر الكاريبي



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية.

(أ) متوسطات بسيطة. بيانات عام ٢٠١٤ هي تقديرات.

٤٨ - وانخفض مجموع الإيرادات المالية في البلدان المصدرة للنفط وارتفعت الإيرادات الضريبية بشكل طفيف في العديد من اقتصادات المنطقة. وتشير التقديرات لأمريكا اللاتينية إلى انخفاض مجموع الإيرادات المالية بنسبة نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في عام ٢٠١٤. وفي ١٢ من ١٩ بلدا تم تحليلها، كان الاختلاف في السنوات المتعاقبة أقل من ٠,٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن بعض الدول شهدت مزيدا من التغييرات الكبيرة. وارتفعت الإيرادات المالية بشكل ملحوظ في الأرجنتين (بما يعادل ٢,٩ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، وهندوراس (١,٨ نقطة مئوية)، والجمهورية الدومينيكية (٠,٦ نقطة مئوية). وعلى النقيض من ذلك، انخفضت الإيرادات المالية إلى حد كبير في جمهورية فنزويلا البوليفارية (٣,٧ نقطة مئوية)، وهايتي (١,٨ نقطة مئوية)، وإكوادور (١,٧ نقطة مئوية) والمكسيك (١,٣ نقطة مئوية).

٤٩ - وتباين أداء الإيرادات الضريبية في منطقة البحر الكاريبي حسب نوع المصدر، إذ انخفض في البلدان التي تصدر الموارد الطبيعية غير المتجددة لكنه ارتفع بشدة في الدول المصدرة للخدمات، وذلك بفضل التحسن الاقتصادي.

٥٠ - وقامت عدة بلدان في المنطقة بإجراء إصلاحات ضريبية في السنوات الأخيرة^(٢). وعلى الرغم من إدخال العديد من التغييرات، فقد كان التركيز على ضريبة الدخل من أبرز التطورات فيما يتعلق بالعقود السابقة، ليس فقط لغرض تحسين تحصيل الإيرادات، ولكن أيضا لتعزيز نقطة من أضعف نقاط السياسة المالية في المنطقة وهي: أثر النظم الضريبية على توزيع الدخل.

٥١ - وبوجه عام، تمكنت بلدان المنطقة من الحفاظ على الإنفاق العام والاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما استقر الإنفاق الرأسمالي بل زاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان في عام ٢٠١٤. بيد أنه انخفض في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، وكذلك في البلدان المصدرة للنفط، التي حافظت مع ذلك - وخاصة في حالة إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات - على مستويات عالية جدا من الاستثمار العام.

٥٢ - وكان رد فعل البلدان ذات الدين العام المنخفض (ولديها بالتالي تمويل متاح بسهولة أكبر) على التباطؤ، باعتماد سياسات مالية أكثر نشاطا. ففي بيرو، من المتوقع أن تسفر مجموعة المبادرات التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بهدف تسريع وتيرة النمو

(٢) انظر ECLAC, *Fiscal Panorama of Latin America and the Caribbean: Tax reform and renewal of the fiscal covenant* (LC/L.3580), Santiago, Chile, 2013; J. Gómez-Sabaini and D. Morán, "Tax policy in Latin America: Assessment and guidelines for a second generation of reforms", *Macroeconomics of Development series*, No. 133 (LC/L.3632), Santiago, Chile, 2014.

والحد من التكاليف، والإطار الزمني لتنفيذ المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، عن إعطاء دفعة تعادل ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأعدت شيلي ميزانية توسعية لعام ٢٠١٥، تشمل زيادة الإنفاق على الأصول غير المالية (تحويلات الاستثمار ورأس المال) بنسبة ٢٧,٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، استمر الاتجاه التصاعدي في الإنفاق الاستثماري في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بتخصيص معظم الاستثمارات لقطاع الهياكل الأساسية.

٥٣ - أما في البلدان ذات المستويات الأعلى من الدين العام أو التي تعاني من صعوبات في التمويل، فقد دفعت توقعات ضعف الحسابات العامة لعام ٢٠١٥ إلى الإعلان عن تخفيضات في ميزانية السنة المقبلة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تراعي تدابير احتواء الإنفاق الحاجة إلى حماية الاستثمار وتجنب الحلقات المفرغة حيث يؤدي الإفراط في التعديلات المالية إلى خنق النمو والإيرادات الضريبية، واتساع العجز وزيادة عبء الدين العام في نهاية المطاف.

باء - السياسات النقدية والمتعلقة بأسعار الصرف والسياسات التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي

٥٤ - على صعيد التطورات النقدية وأسعار الصرف، اعتمدت بلدان المنطقة في عام ٢٠١٤ بصورة رئيسية نهجاً لمواجهة التقلبات الدورية، بغض النظر عن نظام السياسة العامة. وأولي المزيد من التركيز لتنشيط الطلب الكلي وتحديد أهداف التضخم على المدى المتوسط ورصدها. وفي الوقت نفسه، سعت السلطات إلى التخفيف من آثار التقلبات الخارجية على الأسواق المالية في المنطقة باستخدام الاحتياطات الدولية وإجراء تغييرات على لوائح الحياطة على صعيد الاقتصاد الكلي.

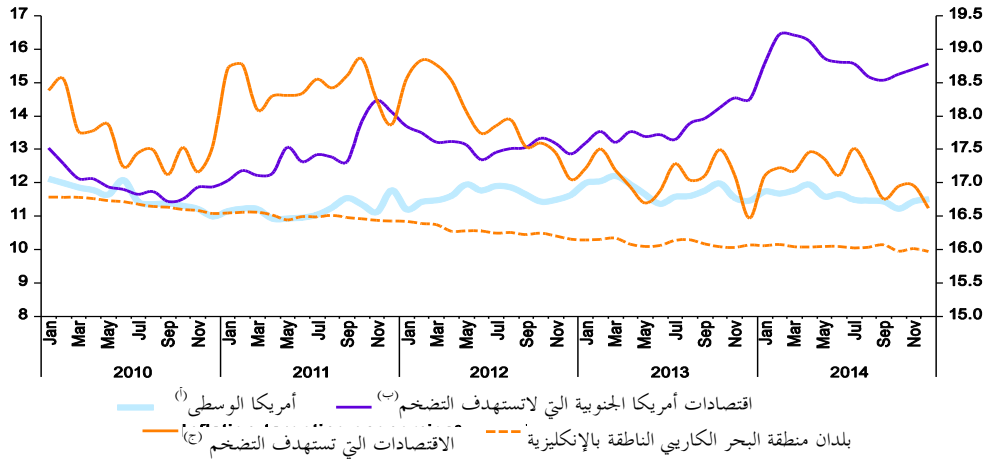
٥٥ - وهكذا، ففي بيرو وشيلي والمكسيك، ثلاثة من خمسة اقتصادات التي تلجأ إلى استهداف التضخم، قامت السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة لتنشيط الطلب المحلي الكلي، على الرغم من اختراق التضخم للحد الأعلى للنطاق المستهدف في عام ٢٠١٤. وفي البرازيل وكولومبيا اعتمدت السلطات موقفاً حكيماً ورفعت أسعار الفائدة عندما ضاقت الفجوة بين القدرة المستخدمة والقدرة المركبة وأدى نمو الاستهلاك إلى التهديد بتجاوز السيناريوهات المتوقعة.

٥٦ - وفي معظم الاقتصادات التي تستخدم المجاميع النقدية كأداة سياستها الرئيسية، نمت القاعدة النقدية في عام ٢٠١٤ بوتيرة أسرع قليلاً. ومنذ منتصف عام ٢٠١٣، تباطأ توسيع القاعدة النقدية في معظم اقتصادات المنطقة، ولكن هذا الاتجاه انعكس في عام ٢٠١٤.

٥٧ - وأدى هذا الميل في السياسة النقدية إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الإقراض في الاقتصادات التي تستهدف التضخم (باستثناء البرازيل)، وفي منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، وإلى حد أقل في أمريكا الوسطى. وفي الاقتصادات التي لا تستهدف التضخم في أمريكا الجنوبية، كان متوسط معدلات القروض أعلى مما كان عليه في عام ٢٠١٣، على الرغم من انخفاضه بالأرقام المطلقة خلال العام، كما هو الحال في بقية دول المنطقة.

الشكل الثالث عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: متوسط معدلات الإقراض حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٠-٢٠١٤ (نسب مئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية.

(أ) بنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس.

(ب) الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

(ج) البرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك.

٥٨ - بيد أن نمو القروض المحلية للقطاع الخاص قد واصل التباطؤ في عام ٢٠١٤ على الرغم من الحوافز النقدية وشيوع انخفاض أسعار الفائدة. وكانت اقتصادات أمريكا الجنوبية بمثابة الاستثناء، حيث ارتفع هذا المتغير إلى حد ما، وخاصة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأدت الظروف السائدة في الأسواق المالية الدولية، ولا سيما الإعلان عن تطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة، إلى زيادة تقلب أسعار الصرف في المنطقة وأسفرت عن انخفاض

قيمة بعض العملات في ظل مرونة أنظمة أسعار الصرف. وواصل الريال البرازيلي والبيزو الشيلي والبيزو الكولومبي إبراز التقلبات التي شهدتها البلدان منذ أواخر عام ٢٠١٣، عندما أعلن مجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة عن تقليص برنامجها المتعلق بحقن السيولة. وفي الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، انخفضت قيمة البيزو الشيلي بنسبة ١٦ في المائة، والريال بنسبة ١٣ في المائة، والبيزو المكسيكي بنسبة ١٢ في المائة. وفي الفترة نفسها، انخفضت قيمة البيزو الكولومبي بنسبة ٢٢ في المائة، والسول البيروفي بنسبة ٦ في المائة.

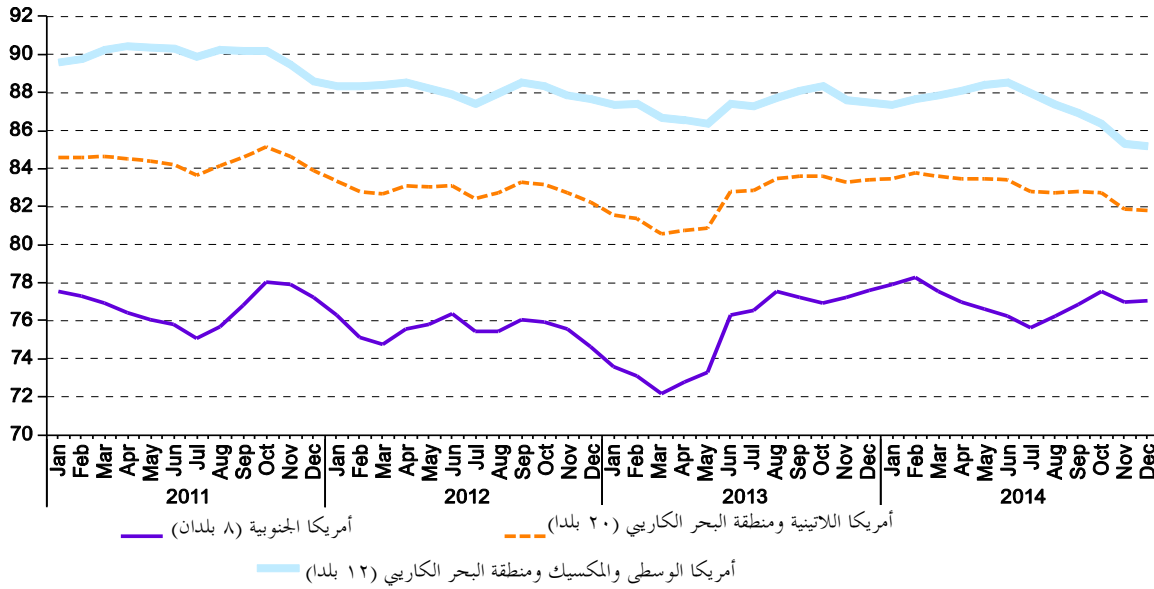
٥٩ - وأدت هذه التطورات في أسعار الصرف، إلى جانب معدلات التضخم النسبية في اقتصادات المنطقة، إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي الخارجي، وخاصة في اقتصادات أمريكا الجنوبية.

الشكل الرابع عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أسعار الصرف الحقيقية الفعلية الخارجية،

٢٠١١-٢٠١٤

(المؤشر: ٢٠٠٥ = ١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاستناد إلى الأرقام الرسمية.

٦٠ - وردا على هذه التطورات، اعتمدت السلطات في المنطقة على الاحتياطات الدولية من أجل تخفيف تقلبات أسعار الصرف. وعملت المصارف المركزية في بيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وكوستاريكا، من بين اقتصادات أخرى، على التدخل في أسواق الصرف الأجنبي في محاولة للحيلولة دون انخفاض قيمة العملة المحلية، بينما حافظت السلطات في اقتصادات أخرى، بما فيها كولومبيا، على برامج شراء العملات الأجنبية، فعززت بالتالي موقف احتياطياتها.

٦١ - وعلى الرغم من هذه الجهود للحد من تقلب أسعار الصرف، فقد ارتفع مستوى الاحتياطات الدولية قليلا من ٨٣٠ بليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٨٥٧ بليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعلى الرغم من ذلك، فإن وتيرة تراكم الاحتياطات في عام ٢٠١٤ كانت أبطأ بكثير مما كانت عليه في الفترة السابقة لعام ٢٠١٢. وارتفعت الاحتياطات تدريجيا من ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ١٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، لكنها ظلت دون مستوى أواخر عام ٢٠١٢ الذي بلغ ١٤,٥ في المائة.

٦٢ - وواصلت بلدان المنطقة تعزيز تنظيم القطاع المالي ومراقبته وتكييف إدارتها للاحتياطات وتدفقات رؤوس الأموال حسب السياق الخارجي الجديد. وفي عام ٢٠١٤ تم إجراء العديد من التغييرات على الأنظمة التحوطية على صعيد الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالمخاطر التالية: (أ) متطلبات الاحتياطي القانوني بشأن الودائع المصرفية في البرازيل، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛ (ب) متطلبات الحد الأدنى لرأس مال المؤسسات المالية في البرازيل ونيكاراغوا؛ (ج) حدود الاستثمار على أساس معايير الإقامة أو العملة في الأرجنتين، وأوروغواي، وبيرو، وجامايكا، وكوستاريكا؛ (د) الإطار التنظيمي للنظام المالي في ترينيداد وتوباغو وجامايكا وكوستاريكا.

خامسا - التوقعات والتحديات

٦٣ - على الرغم من أن التوقعات تشير إلى الاتجاه نحو حدوث ارتفاع معتدل في النمو العالمي، فإنه لا يزال هناك عدد من المخاطر الجسيمة في مختلف مناطق العالم التي يمكن أن تهدد هذه النتيجة. وتشير توقعات التجارة الدولية أيضا إلى أن احتمالات الاستفادة من إمكانيات التصدير في المنطقة يمكن أن تكون محدودة. هذا بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة ببيع المواد الخام. ومن المتوقع أن تظل أسعار السلع التصديرية الرئيسية في المنطقة منخفضة،

بالمقارنة مع أعلى مستوى بلغته في عام ٢٠١١، على الرغم من أنها أظهرت علامات على الاستقرار والانتعاش في بداية عام ٢٠١٥.

٦٤ - بيد أن التطورات في الاقتصاد العالمي سوف يكون لها مرة أخرى تأثير متباين على المنطقة. وسوف تكون اقتصادات أمريكا الجنوبية بشكل عام، الأكثر تضرراً من انخفاض أسعار لسلع وتباطؤ النمو في الصين وأوروبا، في حين أن اقتصادات أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ستستفيد من النمو في اقتصاد الولايات المتحدة ومن انخفاض أسعار النفط.

٦٥ - ومن المتوقع أن تظل الصادرات ضعيفة في أمريكا الجنوبية، ولكن أن تتوسع في معظم بلدان أمريكا الوسطى. ومن المتوقع بشكل عام، أن يزداد الميزان التجاري للبضائع في المنطقة سوءاً فيما يتعلق بعام ٢٠١٤ ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الطفرات في بنود الحساب الجاري الأخرى، التي يمكن أن تترك ميزان الحساب الجاري الإجمالي على مستوى مماثل لمستوى عام ٢٠١٤.

٦٦ - وثمة عامل آخر يساهم في تشكيل أداء المنطقة يتمثل في القدر الكبير من الشك السائد في الأسواق المالية الدولية، الذي تولد من آثار تطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة، التي سوف تعتمد على وتيرة التعديل وحجمه من جهة، ومن عدم اليقين في منطقة اليورو من جهة أخرى. ويمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى تعقيد احتمالات تمويل العجز في الحساب الجاري في عام ٢٠١٥.

٦٧ - وتواصل إصدارات السندات في الربع الأول من عام ٢٠١٥ على ما يبدو الانكماش الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٤: الذي يمثل بمقدار ٢٩ بليون دولار ثلث المبلغ الذي تم إصداره في ربع العام الماضي فقط. ويمكن أن تستمر زيادة ضعف إمكانية الوصول هذه إلى التمويل الخارجي إلى بقية السنة، في حين أن التمويل الخارجي، بصرف النظر عن الأثر السلبي لانخفاض أسعار السلع الأساسية في معظم دول المنطقة، سيتأثر من خلال زيادة تفادي المخاطر، وتوقعات انخفاض النمو لبعض البلدان - وحتى الانكماش الاقتصادي في بعض الحالات - واحتمالات حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة الخارجية.

٦٨ - ومن المتوقع أن يشهد اقتصاد المنطقة نمواً متوسطه ١ في المائة في عام ٢٠١٥. وستختلف أنماط النمو كما في عام ٢٠١٤، بين البلدان والمناطق دون الإقليمية، بسبب التأثير المتباين للسياق الخارجي من بين أمور أخرى. وتشير التوقعات إلى تحقيق نمو بنسبة ٤ في المائة لأمريكا الوسطى، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإسبانية وهابيتي، وتوقف الإنتاج في أمريكا الجنوبية ونمو بنسبة ١,٩ في المائة في البلدان الناطقة بالإنكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي.

٦٩ - ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم في معظم اقتصادات المنطقة، بسبب آثار انخفاض أسعار السلع الأولية، وخاصة الطاقة.

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن ينخفض معدل العمالة في المناطق الحضرية للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بسبب ضعف الطلب على العمالة - وأن يؤدي بالتالي إلى ضعف توفير فرص العمل المأجور - مع ما يصاحب ذلك من انخفاض النمو الاقتصادي. وقد تعاني نوعية العمالة نتيجة لذلك، ومع احتمال عدم كفاية إضفاء الطابع الرسمي على العمالة لتعويض ضعف توفير فرص العمل المأجور، ستستمر العمالة المسجلة في تحقيق مكاسب باهتة في معظم البلدان.

٧١ - وفي هذا السياق، لا يمكن أن يتوقع استمرار انخفاض المشاركة في سوق العمل على الصعيد الإقليمي، على الأقل ليس بالمعدل الذي لوحظ في عام ٢٠١٤. وبناء على ذلك، من المحتمل أن يتجلى انخفاض معدل العمالة في ارتفاع معدل البطالة المفتوح في عام ٢٠١٥. وقد يصل هذا الارتفاع إلى نحو نقطتين مئويتين، مع عودة معدل البطالة إلى ٦,٢ في المائة، وهو المعدل الذي سجل في عام ٢٠١٣. وبالنسبة لمعظم البلدان، ينبغي أن يظل متوسط الأجور الحقيقية في القطاع الرسمي ثابتاً أو أن يرتفع قليلاً، لأن معدلات البطالة سوف تستمر بوجه عام منخفضة نسبياً، ويجب أن يميل التضخم إلى الانخفاض.

٧٢ - ولتعويض آثار التقلبات المتزايدة، وانخفاض توافر الأموال وتراخي الطلب الخارجي من الاقتصادات الناشئة، سيضطر واضعو السياسات إلى زيادة الاستفادة من أدوات السياسة المتاحة تحت تصرفهم. وعلى صعيد السياسة النقدية، فإن هذا يعني زيادة الطلب الكلي من خلال اتخاذ تدابير لتحفيز الوساطة المالية حيثما كان ذلك ممكناً.

٧٣ - ويفرض تحفيز النمو الاقتصادي وعكس التباطؤ تحديات واسعة للمنطقة في ظل الظروف العالمية الراهنة. ويشير ضعف النمو في البلدان المتقدمة النمو والتوسع المتواضع في الاقتصادات الناشئة، إلى جانب ديناميات التجارة العالمية لما بعد الأزمة، إلى أن زيادة الطلب الخارجي في المنطقة ستكون عملية بطيئة وصعبة، وسوف تحد من مساهمة الصادرات في النمو. لذلك، وعلى الرغم من أن التجارة الدولية لا تزال مصدراً للفرص، فإنه يتعين على المنطقة أن تضاعف جهودها لبناء القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية الحالية وفتح أسواق جديدة أخرى.

٧٤ - وفي هذا السياق، يمكن أن تساعد عمليات التكامل الإقليمي على تعزيز الطلب الكلي من خلال التكامل التجاري. ويمكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال سلاسل القيمة وإدماج الإنتاج والهياكل الأساسية. ويعمل

التعاون الإقليمي من خلال التكامل المالي، على بناء القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

٧٥ - ومنذ بداية الأزمة المالية عام ٢٠٠٩، كان الطلب المحلي هو المحرك الرئيسي للنمو في المنطقة، بينما حققت الصادرات الصافية مساهمة سلبية في النمو بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣. وفي ظل هذا الوضع، إلى جانب تعزيز إمكانات التصدير، لا بد وأن تعمل المنطقة على المحافظة على الطلب المحلي وزيادته من أجل عكس التباطؤ. وكان فقدان الزخم في الاستثمار - وهو عنصر أساسي في الطلب المحلي - من العوامل الرئيسية وراء التباطؤ في كثير من اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا هو السبب في أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه دول المنطقة حالياً من حيث تعزيز النمو الاقتصادي يكمن في زيادة معدلات الاستثمار العام والخاص.

٧٦ - وتعتمد قدرة البلدان على تعزيز الاستثمار العام على موقفها المالي الحالي وقدرتها على تعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، سيحلب عام ٢٠١٥ تحديات كبيرة للحكومات في المنطقة. فمن جهة، سيؤدي التباطؤ الاقتصادي - وحتى إمكانية الانكماش في بعض البلدان، إلى تخفيض الإيرادات العامة. وفي الوقت نفسه، ستنخفض الإيرادات من الموارد الطبيعية غير المتجددة، التي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات في إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، والمكسيك، سنة بعد سنة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. ومن ناحية أخرى، فإن لدى بعض المستوردين الصافين للمواد الهيدروكربونية خططا هامة للدعم، وفي هذه الحالات، سوف يميل الموقف المالي إلى التحسن.

٧٧ - وفي الوقت نفسه، من المفهوم أن تكون الحكومات حذرة إزاء النظر في إجراء تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي بعد التأثيرات الإيجابية على الحد من الفقر التي تحققت من خلال الإنفاق الاجتماعي خلال العقد الماضي، وخاصة في ضوء الاحتياجات الهائلة الموجودة في المنطقة. ومن المسلم به أيضا على نحو متزايد أن تخفيض الاستثمارات العامة، والطريقة المختصرة النموذجية لضبط أوضاع المالية العامة في المنطقة، تؤدي إلى تكبد تكاليف اقتصادية كبيرة في الأجل الطويل. ونتيجة لذلك، فإن العديد من بلدان المنطقة تقوم بمراجعة ميزانيتها مع الاهتمام بهذا التحدي المعقد.

٧٨ - وفي البلدان ذات المستويات الأعلى من الدين العام أو صعوبات التمويل، أدت توقعات الحسابات العامة الأضعف لعام ٢٠١٥ إلى الإعلان عن تخفيضات في ميزانيات السنة المقبلة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تراعى تدابير احتواء الإنفاق الحاجة إلى حماية الاستثمار

وتجنب الوقوع في حلقة مفرغة حيث يؤدي الإفراط في تدابير التعديل المالي إلى خنق النمو والإيرادات الضريبية، واتساع العجز في نهاية المطاف وزيادة عبء الدين العام.

٧٩ - وعلى أية حال، ظل العجز المالي في المنطقة وسطيا مستقرا نسبيا وتعتبر مستويات ديونها العامة الخارجية والداخلية منخفضة نسبيا، باستثناء منطقة البحر الكاريبي. وبغض النظر عن التفاوت بين البلدان، فإن من الممكن أن نتصور أن يكون لدى المنطقة مجال لتوسيع الاستثمارات العامة بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية من خلال الاضطلاع بمشاريع الهياكل الأساسية. وهذا النوع من الاستثمار لا يؤدي فقط إلى تعزيز مكاسب الإنتاجية، ولكنه أيضا بمثابة حافز للاستثمار الخاص.

٨٠ - ويفرض التعامل مع زيادة الاستثمارات العامة أو استثمارات المؤسسات العامة باعتبارها عنصرا أساسيا لتعزيز الاستثمار الكلي، تحديات جديدة في مجال هياكل مواجهة التقلبات الدورية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أحرزت المنطقة تقدما جيدا بشأن السياسات المتعلقة بمواجهة التقلبات الدورية لضمان سلاسة تدفق الإيرادات العامة في حال حدوث تغيرات دورية في مصادر الإيرادات المالية، وهو تطور ما فتئ يتسم بأهمية جوهرية في الحفاظ على النمو الاقتصادي وينبغي مواصلة العمل بهذه السياسات. وفي الوقت نفسه، تلمس الحاجة إلى أن تشمل هياكل مواجهة التقلبات الدورية آليات لضمان تمويل الاستثمار - كمتغير رئيسي متزايد من عناصر الأداء الاقتصادي والنمو - في مختلف مراحل الدورة.

٨١ - أما تعزيز عنصر الاستثمار، فلا يقتصر تأثيره على المساعدة على تعبئة الطلب المحلي في الأجل القصير وتعزيز النمو، ولكنه يعتبر أيضا الجسر الرئيسي الذي يصل بين تحديات الدورة الاقتصادية والنمو والتنمية في الأجلين المتوسط والطويل. وفي هذا السياق، ينبغي أن تهدف تنمية الاقتصاد الكلي ليس فقط لضمان سلاسة الدورات الاقتصادية، ولكن أيضا لتعزيز تطوير الإنتاج والتغيير الهيكلي عن طريق حماية نمو الاستثمار على مر الزمن.